

ورقة موقف: مشاركة النساء والشباب في الحياة السياسية والحزبية في فلسطين

التاريخ: 19 آذار/مارس 2025

الجهة المنظمة: طاقم شؤون المرأة

المشاركون: ممثلو وممثلات الأحزاب السياسية الفلسطينية.

خلفية الورقة

في سياق يتسم بالتحولات السياسية والاجتماعية، نظم طاقم شؤون المرأة لقاءً تشاوريًا في 19 آذار/مارس 2025، بمشاركة ممثلين وممثلات عن الأحزاب السياسية الفلسطينية في الضفة الغربية. هدف اللقاء إلى تحليل الخطاب السياسي الفلسطيني وتقييم دور الأحزاب في تعزيز مشاركة النساء والشباب في الحياة السياسية، مع التركيز على التباين بين الخطاب والممارسة.

بين الخطاب والممارسة: إشكالية الالتزام السياسي تجاه النساء والشباب

تتأسس معضلة المشاركة السياسية للنساء والشباب في السياق الفلسطيني المعاصر على فجوة متكرسة بين الخطاب السياسي والنظم الممارسة فعليًا. إذ تُظهر الوثائق الحزبية والتصريحات الرسمية التزامًا لفظيًا بمفاهيم العدالة والمساواة والتمثيل، غير أن الممارسة الحزبية تكشف عن بُنية محافظة وممانعة للتغيير، تُعيد إنتاج الهرميات الذكورية والأبوية داخل البنى السياسية. وقد عبر المشاركون بوضوح عن هذه الفجوة؛ فكما أشار أحد المشاركين، "لا تكمن الإشكالية في غياب الخطاب بل في "عزوف المرأة والشباب عن الانخراط بسبب عدم قدرة الأحزاب على التجديد". هذا التوصيف لا يُحمل الأفراد مسؤولية العزوف، بقدر ما يكشف أزمة تنظيمية تتصل بطبيعة النظام السياسي نفسه ومحدودية نفسه التمثيلي.

الكوتا بوصفها أداة انتقالية: من الإنصاف الكمي إلى الفاعلية النوعية

أجمعت معظم المداخلات على ضرورة الحفاظ على نظام الكوتا بوصفه أداة لضمان حد أدنى من التمثيل، غير أن الملاحظ أن الكوتا تُعامل غالبًا كغاية بحد ذاتها، لا كوسيلة نحو تمكين فعلي. إن تأكيد عفاف غطاشة بأن "برامج الأحزاب تُقر بالمساواة، لكن التطبيق هو موضع الخلل"، يضيء على المعالجة الشكلية لقضية الكوتا. فالمشكلة لا تكمن في غياب النسب بل في آليات التعيين، وتغيب المساءلة، وغياب البيئة السياسية التي تتيح للنساء ممارسة أدوار قيادية فعلية لا رمزية. كما اقترح صالح رافت تجاوز نسبة الـ30% نحو 50%، في تأكيد على أهمية الدمج الكامل للنساء والشباب ضمن الهيئات القيادية، لا على هامشها.

التحدي البنيوي: إصلاح داخلي للأحزاب أم تحوّل في الثقافة السياسية؟

طرحنا بعض المداخلات ضرورة "إعادة صياغة" البنى التنظيمية للأحزاب، بما يشمل عقد المؤتمرات بانتظام، وإصلاح الأنظمة الداخلية، وتفعيل لجان القطاعات النسوية والشبابية، وهو ما شدد عليه بعض المشاركون، خاصة الرجال. إلا أن هذا التوجه، رغم وجاهته، يبقى ناقصًا ما لم يُربط بتحول أعمق في الثقافة السياسية الفلسطينية، تلك التي ما زالت أسيرة منظومات تمييزية تُعيد

إنتاج المقولات التقليدية حول أدوار النساء والشباب. وكما قالت إحدى المشاركات: "المناهج التعليمية تُعيد إنتاج الفجوة"، في إشارة واضحة إلى الطابع المؤسسي للإقصاء، بدءًا من التنشئة الاجتماعية وحتى المشاركة العامة.

تآكل الثقة في النظام السياسي: أزمة تمثيل أم أزمة شرعية؟

غياب الشباب عن المشهد الحزبي لا يُفهم فقط بوصفه انعكاسًا لجمود البنى التنظيمية، بل أيضًا كتعبير عن أزمة أوسع تتعلق بشرعية النظام السياسي ذاته. لقد تمحورت عدة مداخلات حول فقدان الثقة، ليس فقط في الأحزاب، بل في منطق العمل السياسي برمته. وعُلّقت إحدى المشاركات: "الشباب لم يعودوا يرون في الأحزاب منصات للتغيير، بل أدوات لتدوير النخب". ويمكن التحدي في أن استعادة ثقة الأجيال الشابة تتطلب مراجعة جذرية للنظام السياسي، تشمل إحياء الحياة الديمقراطية الداخلية، وإجراء انتخابات دورية، وتدوير القيادة، كما أشار خالد من غزة، حيث "القيادات تحوّلت إلى مواقع أبدية". هذه القراءة لا تفصل أزمة التمثيل عن أزمة المعنى السياسي ذاته.

مقاومة التهميش كفعل جماعي لا فردي

عوضًا عن تحميل النساء أو الشباب مسؤولية غيابهم، طُرحت مقاربة أكثر تركيبيًا تنظر إلى المشاركة بوصفها نتاجًا لعلاقات القوة داخل المجتمع والسياسة. إذ أشارت زهيرة كمال إلى أن تراجع الأطر النسوية بعد أوصلو لم يكن مجرد تقاعس نسوي، بل نتيجة لتغيرات بنيوية فرضت قوينة العمل الأهلي وتفكيك الحركة النسوية الجماهيرية. من هنا، فإن استعادة الحضور النسوي والشبابي لا يتم من خلال تأهيل أفراد بقدر ما يتطلب بناء أطر مؤسسية تمثيلية ومستقلة، قادرة على بلورة مطالب جماعية والدفاع عنها، سواء داخل الأحزاب أو في المجال العام.

السياسات المقترحة

استنادًا إلى ما سبق، تتجه التوصيات إلى ضرورة تبني مقاربة مزدوجة: من جهة، فرض تشريعات ملزمة تضمن نسب تمثيل عادلة، ومن جهة أخرى، إحداث إصلاحات بنيوية في الأحزاب السياسية تشمل:

- تحويل الكوتا من أداة رقمية إلى رافعة فاعلية سياسية.
- تعزيز الديمقراطية الداخلية وضمان دورية الانتخابات وتدوير المواقع القيادية.
- إعادة تفعيل الأطر الجماهيرية النسوية والشبابية بوصفها قاعدة سياسية مستقلة.
- مواءمة القوانين الوطنية مع اتفاقيات حقوق الإنسان وتحديثًا اتفاقية سيداو.
- تطوير المناهج التعليمية لتعزيز مفاهيم العدالة والمساواة منذ المراحل المبكرة.
- دعم منصات بديلة تُتيح للنساء والشباب إنتاج خطابهم السياسي ونقل مطالبهم خارج الوسائط التقليدية.

خاتمة

إن إشكالية مشاركة النساء والشباب في الحياة السياسية لا تختزل في أرقام التمثيل ولا في جودة الخطاب، بل تكمن في البنية العميقة للمنظومة السياسية الفلسطينية، حيث تتقاطع السلطة الذكورية مع الانقسام المؤسساتي وغياب الشرعية. تتطلب المواجهة تفكيك هذه البنية وإعادة بنائها على أسس تشاركية ديمقراطية، تُعيد الاعتبار للفاعلين المهمّشين بوصفهم منتجين للسياسة، لا مجرد مفعول بهم في سرديات التحرر.